قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٢

باعتبار مشروع إنشاء محطة خفض مياه الرشح رقم٢
بشارع الإمام الشافعى بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية
من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء محطة خفض مياه الرشح رقم ٢ بشارع الامام الشافعى بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية الموضح بيانه ومعالمه بالرسم المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار اليه فى المادة السابقة الموضح مساحتها وأسماء ملاكها بالمذكرة والكشف المرافقين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (١٧ أبريل سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٢
باعتبار مشروع إنشاء محطة خفض مياه الرشح رقم ٢
بشارع الامام الشافعى بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية
من أعمال المنفعة العامة

فى إطار خطة الدولة التى تهدف إلى رفع المستوى الصحى للمواطنين ، وافق السيد محافظ الدقهلية على مشروع إنشاء محطة خفض مياه الرشح رقم (٢) بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية .

وقد وقع الاختيار على الموقع المناسب لإنشاء المحطة المذكورة بشارع الإمام الشافعى وهو عبارة عن أرض فضاء مساحتها ١٢٠٠ متر مربع ملك وقف محمد حامد عاشور وقد وافق ناظر الوقف على نزع الملكية وهى واقعة ضمن القطعة رقم ٥٩ كدستر بحوض حيرم رقم ١٠ مبينة الحدود والمعالم على الرسم المرافق .

وقد أشارت الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بأنه نظرا للصبغة العاجلة للمشروع فقد نفذ بالطبيعة قبل السير فى إجراءات استصدار قرار المنفعة العامة بالإدارة القانونية وبالإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ، كما أشارت إلى أن مبلغ التعويض البالغ قدره ١٨٠٠ جنيه (فقط ألف وثمانمائة جنيه) قد أودع تحت تصرف الادارة العامة لنزع الملكية والقضايا والتسجيل بمصلحة المساحة وذلك ضمن الشيك رقم ٩٠٦٢٩٥ بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٦٩ بمبلغ ٢٢٥٠ جنيها ، وطلبت السير فى إجراءات استصدار قرار المنفعة العامة .

ومن ثم أعد مشروع القرار اللازم فى هذا الصدد متضمنا اعتبار مشروع إنشاء محطة خفض مياه الرشح رقم ٢ بشارع الامام الشافعى بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذه طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الاسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرافق — رجاء فى حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والتشييد
مهندس : عبد العزيز كامل محمد

بيانات

بخصوص مشروع نزع ملكية موقع محطة خفض مياه الرشح
رقم ٢ بميت غمر

(١) مساحة القطعة ١٢٠٠ متر مربع .

(٢) الحد البحرى شارع الإمام الشافعى بطول ٣٠ مترا .
الحد الشرقى باقى الملك بطول ٤٠ مترا
الحد القبلى باقى الملك بطول ٣٠ مترا .
الحد الغربى باقى الملك بطول ٤٠ مترا .

(٣) مقدار مايستقطع من الملاك ١٢٠٠ متر .

(٤) من أملاك الوقف الأهلى لورثة محمد حامد عاشور .

(٥) لايوجد مايلزم للامتداد مستقبلا لمحطة الرفع .

(٦) هذه الأرض (القطعة المطلوبة) من أرض بور غير صالحة للزراعة وكانت شونة منذ سنوات وغير مؤجرة الآن لأحد .

(٧) ناظر الوقف موافق على نزع الملكية والاستيلاء عليها حسب كتابه المؤرخ فى ١٩٦٤/٣/٣٠

مدير الإدارة الهندسية
(إمضاء)